

شهد العالم أزمات مالية دولية متلاحقة كأزمة التسعينيات وأزمة الركود العالمي في عام 2008، فرأت الدول المناهضة للسياسة الأميركية النقدية بالاعتماد الكبير على الدولار الأميركي خللاً في النظام المالي العالمي، حيث تعرضت الاقتصادات الوطنية لهزات نقدية عنيفة، وضعت العالم في مشكلة عجز بالسيولة النقدية الدولية وعرقلة حركة التجارة العالمية. فتنامت الجهود الدولية الطامحة إلى الحد من قوة الدولار النقدية في البحث عن وسائل أخرى للتعامل التجاري الدولي، سواء من خلال تعزيز استخدام العملات الإقليمية أو إنشاء عملات رقمية للتسوية المالية، وذلك في ضوء اتساع طموحاتهم النقدية في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية لتجنب العقوبات وتكوين توازنًا اقتصاديًا بالقوة التفاوضية الأميركية في التجارة العالمية.